والوجه في هذا ما قاله عليه الصلوة والسلام الى قال دع ما يريبك الى ما لا يريبك وكذلك
في هذا الترتيب فان توقف المفتي فلوجه الا التوقف وان افتى فالمفتي بظن وتخيير فالتوقع
التوقف وهو اهم مواضع الورع وكذلك ما يجب بقدر الكفاية من تفقه الاقارب وتسع الزوجة
وكفاية الفقهاء والعلماء وعلى بيت المال اذ فيه طرفان يعلم ان احدهما قاصر وان الآخر ايه
وبينهما امور متشابهة تختلف باختلاف الشخص والحال والمطلع على الحاجات هو الله وليس
للبشر وقوف على حدود لها فما دون الوطن المكي في اليوم قاصر عن كفاية الرجل الفخم وما فوق
ثلاثة ارطال لا يدعى كفاية وما بينهما لا يتحقق له حد فليدع الورع ما يريبه الى ما لا
يريبه وهذا جار في كل حكم تبعا بسبب يعرف ذلك السبب بلفظ اذا العرب وساير اهل
اللغات لم يقدروا متضمنا اللغات بحدود محدودة ينقطع اطرافها عن مقابلتها
كلفظ الستة فانه لا يحتمل ما دونها وما فوقها من الاعداد وساير الفاظ الحساب
والتقديرات فليست الالفاظ اللغوية كذلك فلا لفظ في كتاب الله وسنة رسوله
الله صلى الله عليه وسلم الا ويتطرق الشك الى اوساط في مقتضياتها تمام تدور
بين اطراف متقابلة وتعظم الحاجة الى هذا الفن في الوصايا والاوقات فالوقف
على الصوفية مثلا ما يصح وكذا الداخل تحت موجب هذا اللفظ من الغواني
وكذا ساير الالفاظ وسنشير الى مقتضى لفظ الصوفية على الخصوص ويعلم
به طريق التصرف في الالفاظ والافلا مطمع في استيفائها فهذه اشتباهات
تثور من علامات متعارضة تجذب الى طرفين متقابلين وكل ذلك من الشبهات
يجب اجتنابها اذ البر يتبرج جانب الحل بدلالة تغلب على الظن
او باستصحاب موجب قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا
يريبك وموجب سايرالادلة التي سبق ذكرها فهذه مثارات الشبهات
وبعضها اشد من بعض ولو ظاهرت شبهات ستة على شيء واحد كان الامر
اغلظ مثل ان يأخذ طعاما مختلفا فيه عوضا عن عنب باعه من خمار بعد
النداء يوم الجمعة والبايع قد خالط ماله الحرام ليس هو اكثر ماله ولكنه
صار مشتبها به فقد يؤدي تراد ف الشبهات الى ان يشتد الامر في اقتحامه
فهذه مراتب عرفنا طريق الوقف عليها وليس في قوة البشر حصرها ما
اتضح من هذا الشرح اخذ به وما التبس فليجتنب فان الاثم حواز
القلوب وحيث قضينا باستيفاء القلب اردنا به حيث اباح المفتي
اما حيث حرمه فيجب الامتناع ثم لا يعول على كل قلب فرب موسوس
ينفر عن كل شيء ورب شره متساهل يطمئن الى كل شيء ولا اعتبار
بهذين القلبين وانما الاعتبار بقلب العالم الموقن المراقب لربه

الاحوال

الباب الثالث في البحث والسؤال والمحرم والاهمال ومقاماتهما

اعلم ان كل من قدم اليك طعاما او هدية او اردت ان تشتري منه او تتهب فليس لك
ان تفتش عنه وتسال وتقول هذا امتا لا انحقق حله فلا اخذه بل افتش عنه وليس لك
ايضا ان تترك البحث فتاخذ من كل احد واخذ كل مالا تتيقن تحريمه بل السؤال واجب
مرة وحرام مرة ومندوب مرة ومكروه مرة فلا بد من تفصيله والقول الشافي فيه وهو انه
مظنة السؤال مواقع الريبة ومنشاء الريب ومثارها اما امر يتعلق بالمال او امر يتعلق
بصاحب المال **المثار الاول** احوال المال ولها اضافة الى معرفتك ثلثة احوال ان
يكون مجهولا او مشكوكا فيه او معلوما بنوع ظن يستند الى دلالة **الحالة الاولى**
ان يكون مجهولا والمجهول هو الذي ليس معه قرينة تدل على فساده وظلم كزي الاجناد
ولا ما يدل على صلاحه كثياب اهل التصوف والتجارة والعلم وغيرها من العلامات فاذا خلت
قرية ولا تعرفها فرايت رجلا تعرف من حاله شيئا ولا عليه علامة تنسبه الى اهل الصلاح
او اهل الفساد فهو مجهول واذا دخلت بلدة غريبا ودخلت سوقا وجدت رجلا خبازا
او قصابا او غيرهما ولا علامة تدل على كونه مريبا او طائبا ولا ما يدل على نفيه فهذا
مجهول لا تدري حاله ولا تقول انه مشكوك فيه لان الشك عبارة عن اعتقادين متقابلين
لهما سببان متقابلان واكثر الفقهاء لا يدركون الفرق بين ما لا يدري وبين ما يشك
فيه وقد عرفت بما سبق ان الورع ترك ما لا يدري قال يوسف بن اسباط منذ ثلاثين
سنة ما حك في قلبي شيء الا تركته وتكلم جماعة في اشراط الاعمال فقالوا الورع
فقال لهم حسان بن ابي سنان ما شيء عندي اسهل من الورع اذا حاك في صدري
شيء تركته فهذا اشراط الورع وانما نذكر الان حكم الظاهر فنقول حكم هذه الحالة
ان المجهول ان قدم اليك طعاما او حمل اليك هدية او اردت ان تشتري منه ذكانه
شيئا فلا يلزمك السؤال بل يجوز له وكونه مسلما دلالتان كافيتان في الحكم
اشهد وليس لك ان تقول الفساد والظلم غالب على الناس فهذا وسوسة وسوء
ظن بهذا الظاهر المسلم بعينه وان بعض الظن اثم وهذا المسلم يستحق باسلامه
عليك ان لا تسيء الظن به فان اساءة الظن به غيبة لانك رايت فسادا من
غيره فقد جنيت عليه واغتبت به في الحال نقدا من غير شك ولو اخذت المال